

المحاضرة الثالث عشرة:

التخطيط اللغوي

1. لمحة تاريخية:

يعدّ التخطيط اللغوي فرعاً من فروع اللسانيات الاجتماعية التي تهتم بدراسة علاقة اللغة بالمجتمع تأثيراً وتأثراً. يعنى التخطيط اللغوي بدراسة المشكلات التي تواجه اللغة سواء أكانت مشكلات لغوية بحتة أم مشكلات غير لغوية ذات مساس باللغة واستعمالاتها، ثم إيجاد الحلول لتلك المشكلات. يرجع ظهور هذا العلم إلى مطلع الخمسينيات من هذا القرن، وكانت أهم أهدافه الأساسية إبراز دور اللغة في بناء الدول بعد مراحل الاستعمار التي تعاقبت على دول العالم الثالث⁽¹⁾.

يذهب هوجن *Haugen* إلى أنّ أول من استعمل مصطلح التخطيط اللغوي كان العالم فينريش *Weinreich* عنواناً لندوة عقدت في جامعة كولومبيا عام 1957، والحقيقة أنّ هوجن كان أول ألف فيه بطريقة علمية عام 1959، وذلك من خلال مقالته "تخطيط اللغة المعيارية في النرويج الحديث"⁽²⁾؛ حيث .. قدّم تعريفه للمصطلح المبني على تحليله للمجهود الذي طوّر في النرويج لتحديث، وتعزيز، وتثبيت اللغة الوطنية⁽³⁾. كما ظهر لاحقاً في أعمال "فيشمان"، "فيرجسون"، "داس جوبتا" عام 1968، تحت عنوان: "المشكلات اللغوية في الدول النامية".

لقد انصبّ اهتمام التخطيط اللغوي على معالجة المشكلات اللغوية الناتجة عن طمس الهوية اللغوية والقومية لبعض الدول المستعمرة، حيث حلّت بعض اللغات العالمية كالإنجليزية والفرنسية محل اللغات القومية والوطنية والمحلية. ولعلّ دول إفريقيا وآسيا أهم الأمثلة على ذلك، إذ تمّ إقصاء هذه اللغات عن أداء الوظائف المرتقبة منها، لذا كان تركيز التخطيط اللغوي على العمل الجاد والمنظم نحو إيجاد حلول مدروسة لتلك المشكلات اللغوية حسب حجمها ونوعيتها. ثمّ اتّجهت الجهود بعدها في

¹. ينظر: فواز محمد الراشد العبد الحق: مرييات التخطيط اللغوي: عرض ونقد، مجلة مجمع اللغة العربية، الأردن، 1996، العدد 51، ص 105.

². المرجع نفسه، ص 106.

³. ينظر: دينيس داوست، التخطيط اللغوي والإصلاح اللغوي، ضمن: دليل السوسيولسانيات، ترجمة: خالد الأشهب وماجدولين النهيبي، المنظمة العربية للترجمة، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2009، ص 932.

السبعينيات إلى مؤسسة التخطيط؛ حيث تشكلت مؤسسات دولية ووطنية ومحلية لتشرف على عملية التخطيط اللغوي، فعملت على رسم السياسات اللغوية، والخطط اللازمة لتنمية اللغات وتطويرها، واختيار لغات واسعة الانتشار للتجارة والعلاقات الدولية، وهو ما بدا واضحاً في كتاب روبن *Robin Jernudd* عام 1971 بعنوان: "هل يمكن تخطيط اللغة؟". ولا بدّ من التركيز هنا على أن علم التخطيط اللغوي هو نتاج تضافر جهود علماء الاجتماع والتربية والإنسان والاقتصاد واللغة والسياسة، فهو علم يقوم على نظام تكاملي (*Interdisciplinary*)، تشترك فيه جل العلوم الإنسانية لأنّه يتعامل مع اللغة، واللغة إرث جماعي وليست ملكاً لأحد، وعليه لا بدّ من تضافر هذه العلوم لإنجاح مهمات المخطط اللغوي⁽⁴⁾.

2. تعريف التخطيط اللغوي: *Language Planning*

عرف التخطيط اللغوي بداية الأمر بأنّه اختيار لغة من عدّة لغات، ثمّ تطوّر ليشمل التدخّل في بنية اللغة، وهو ما يعرف ب: تطوير / ارتقاء اللغة⁽⁵⁾.

يحدّد "هوغن" مفهوم التخطيط اللغوي بقوله: "أفهم بكلمة التخطيط، النشاط الذي يقوم بتحضير إملاء وقواعد ومعاجم نموذجية لتوجيه الكتاب والمتكلّمين في مجتمع لغوي غير متماسك. وفي هذا التطبيق العلمي للمعرفة اللسانية، يتعدّى عملنا إطار اللسانيات الوصفية ليشمل مجالاً يجب فيه ممارسة الأحكام في شكل اختيارات بين الأشكال اللغوية المتوافرة. فالتخطيط يستتبع محاولة توجيه تطوّر اللغة في الاتجاه الذي يرغب فيه المخطّطون. وهذا لا يعني التكهن بالمستقبل على ضوء أسس المعرفة المتوافرة بالنسبة إلى الماضي، إنّما يعني المسعى الواعي للتأثير عليه"⁽⁶⁾.

وهو ما يعني أنّ التخطيط اللغوي نشاط يتجاوز اللسانيات الوصفية لمحاولة الاختيار بين جملة من الاختيارات والبدائل اللغوية الكائنة أو المرجّوة، ويتمّ ذلك من خلال:

- تحديد المشكلات اللغوية.
- تحديد الأهداف على مستوى اللغة والمجتمع.

⁴. فواز محمد الراشد العبد الحق، المرجع السابق، ص 106/107.

⁵. ينظر: هدى الصفي، علاقة السياسة اللغوية بالتخطيط اللغوي، دراسة حالات من الوطن العربي، بحث ماجستير، قسم اللغة العربية، جامعة قطر، 2015، ص 30.

⁶. ميشال زكريا: قضايا ألسنية تطبيقية، دار العلم للملايين، ط 1، 1993، ص 10.

- اختيار الوسائل المعينة على تحقيق الأهداف.

- التكهن الواضح بالنتائج المرجوة.

- اتخاذ القرار بخصوص المشكلات المطروحة.

من هنا، سنعتبر التخطيط اللغوي "تطبيقاً عملياً للسياسة اللغوية التي تضعها المؤسسات الرسمية للدولة، وهو أي التخطيط، مجموعة التدابير المعتمدة والموجهة بالقرارات والإجراءات العملية التطبيقية الكفيلة بتحقيق الأهداف المسطرة لاستشراف المستقبل"⁽⁷⁾.

ويستوجب التخطيط اللغوي الارتكاز على جانبين أساسيين؛ الجانب اللغوي والجانب المجتمعي؛ حيث يمكننا القول إنه يتميز بطبيعة مزدوجة تتعلق بالمظهرين الاجتماعي واللساني للغة؛ إذ يحيلنا "تخطيط المتن اللغوي" *corpus planning* على كل الأعمال الهادفة إلى تعديل "طبيعة اللغة في حد ذاتها"، بينما يهتم "تخطيط الوضع اللغوي" *language status planning* بما إذا كان الوضع الاجتماعي ينبغي أن يكون متدنياً أو عالياً. من هنا، لا يمكن لسياسات التخطيط اللغوي أبداً أن تكون موجهة للمتن أو موجهة للوضع حصرياً⁽⁸⁾.

3. مجالات اهتمام التخطيط اللغوي:

أما بالنسبة لمجالات اهتمام التخطيط اللغوي، فيذهب فيشمان إلى أنّ دراسات التخطيط اللغوي "...تأخذ بعين الاعتبار التعددية اللغوية المجتمعية المساعدة على تطوير عمل تحليلي، فمثل هذه المفاهيم السوسiolسانية كصيانة اللغة وتحوّلها، الهيمنة اللغوية، الأقليات اللغوية والازدواجية اللغوية، والقومية، والوطنية والإثنية، ستثير اهتمام علماء التخطيط اللغوي أكثر فأكثر"⁽⁹⁾.
وبتعبير أكثر وضوحاً، يهدف التخطيط اللغوي إلى وضع حلول وخطط لمعالجة المشكلات اللغوية للدول، ومن أهم هذه المشكلات اللغوية التي قد تعترض بلداً من البلدان، بحسب ميشال زكريا، نذكر⁽¹⁰⁾:

⁷. عبد المجيد عيساني: التخطيط اللغوي وأسس اختيار مفردات المقررات الدراسية للغة العربية، مجلة الأثر، عدد 19، جانفي 2014، ص 48/47.

⁸. دينيس داوست، التخطيط اللغوي والإصلاح اللغوي، ضمن: دليل السوسiolسانيات، ص 958/957.

⁹. المرجع نفسه، ص 935.

¹⁰. ميشال زكريا: المرجع السابق، ص 11.

- وضع المقاييس للكتابة الصحيحة وللکلام الجيد.
 - ملاءمة اللغة كوسيلة تعبير للشعب الذي يستعملها.
 - قدرة اللغة على أن تكون أداة الإبداع الفكري والعلمي.
 - عدم القدرة على التفاهم بين المجتمعات اللغوية المتنوعة ضمن الدولة الواحدة.
 - اختيار لغة التعليم.
 - ترجمة الأعمال الأدبية.
 - اعتماد اللغة المناسبة للتبادل العلمي.
 - القيود الموضوعية على الاستعمال اللغوي في بعض المجتمعات.
 - التنافس بين اللهجات والارتقاء بلهجة إلى مرتبة اللغة الرسمية.
 - المحافظة على التوازن بين مصلحة الدولة ومصلحة الأفراد في المجال اللغوي.
- وخلاصة القول، يستلزم التخطيط اللغوي الاختيار الصحيح بين خيارات وبدائل لغوية متعددة، ويهدف إلى حلّ المشكلات اللغوية، وبالتالي يساعد المسؤولين على اتخاذ القرار المناسب للمشكلات اللغوية التي تعترض المجتمعات، وخاصة منها تلك المجتمعات غير المتجانسة لغوياً.

4. أنواع التخطيط اللغوي:

يلخص الباحث عبد الله البريدي في مقاله الموسوم بـ: (التخطيط اللغوي: تعريف نظري ونموذج تطبيقي)، أنواع التخطيط اللغوي - وفق الرؤية اللسانية الاجتماعية الغربية- في ثلاثة أنواع نوردتها عنه على النحو الآتي⁽¹¹⁾:

أولاً: تخطيط هيكل اللغة : *Corpus Planning* ⁽¹²⁾

يشغل هذا النوع من التخطيط على الأبعاد الداخلية للغة ذاتها، حيث يعنى بالجوانب اللغوية الصرفية، ومن ذلك ما يتعلق بالقواعد والأساليب والكلمات والمصطلحات والمعاجم، والإبداع والاقتراض اللغوي، بما في ذلك الاعتراف الرسمي بالكلمات الدخيلة ونحو ذلك.

¹¹. عبد الله البريدي: التخطيط اللغوي: تعريف نظري ونموذج تطبيقي، ورقة بحثية أقيمت في المنتدى التسقيقي للجامعات والمؤسسات المعنية باللغة العربية، الرياض: مركز الملك عبدالله بن عبدالعزيز الدولي لخدمة اللغة العربية، 9/7 مايو 2013، ص 9/8.

¹². تخطيط هيكل اللغة = تخطيط متن اللغة = تخطيط مدونة اللغة.

ويعدّ اللغويون واللسانيون الأقدر على هذا التخطيط نظراً لانطوائه على أبعاد لغوية تخصصية.

ثانياً: تخطيط وضع اللغة : *Status Planning*

يركّز هذا اللون من التخطيط على الأبعاد الثقافية والمجتمعية ذات الصلة بوضعية اللغة ومكانتها ومنسوب احترامها في المجتمع، ويدخل في ذلك ما يتعلق بوضع اللغة ودرجة إلزامية استخدامها كونها اللغة الرسمية أو اللغة المستخدمة في هذا المجال أو ذاك. ويمكن للسانين وعلماء الإدارة والنفس والاجتماع أن يقدموا إسهامات ملموسة في هذا المجال التخطيطي.

ثالثاً: تخطيط اكتساب اللغة : *Acquisition Planning*

ويتمحور هذا الضرب من التخطيط على العوامل المتصلة بمسائل اكتساب أو إعادة اكتساب اللغة (الأولى أو الثانية)، والمحافظة عليها وصيانتها. وهذا التخطيط هو ميدان المتخصصين في اللسانيات واللغة والتربية وعلم النفس.

هذا ويقرّر " روبرت كوبر " *Cooper* في كتابه (التخطيط اللغوي والتغيير الاجتماعي) أنّ هذه الأنواع من التخطيط تستلزم الإجابة على ثمانية أسئلة⁽¹³⁾:

1. من الذي سيقوم بالتخطيط اللغوي؟
2. ما السلوكيات أو الأبعاد اللغوية التي سيتم التأثير عليها أو توجيهها؟
3. ما الشريحة المستهدفة من عملية التخطيط؟
4. ما الإطار الزمني لهذا التخطيط؟
5. ما الظروف المحيطة بالفعل التخطيطي؟
6. ما الوسائل والآليات التي سيتوسل بها؟
7. كيف سيتم صناعة القرار؟
8. ما الآثار المتوقعة؟

5. أبعاد التخطيط اللغوي:

ينطلق التخطيط اللغوي كغيره من الدراسات من ضرورة تحديد الاحتياجات والأهداف

¹³. المرجع السابق، ص 9.

والوسائل، ومنه وضع خطط العمل وتقييمها بهدف الوصول إلى الخيار المناسب والالتزام به، ثم السعي لتنفيذ هذه الخطط، ومراقبة الانتاج. ولأجل هذا ينبغي على المسؤول عن التخطيط اللغوي أن يلتزم بما يلي⁽¹⁴⁾:

- الإلمام بقضايا اللغة في المجتمع المقصود بالدراسة قبل البدء بعمله.
- التحرّي عن المشاكل اللغوية التي يعاني منها هذا المجتمع.
- دراسة العوامل الاجتماعية والثقافية والسياسية والاقتصادية والتربوية التي تتداخل مع المسألة اللغوية في المجتمع.

فالقرار الذي يجب أن يتّخذ بهذا المقام، هو قرار لساني يتفاعل مع القضايا الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والتربوية، وبعد اتّخاذ القرار، لابدّ من توضيح الخطط لإقناع المعنيين بتقبّلها وجدواها وفعاليتها، وذلك لتأمين تعاون الجميع لتحقيقها. هذا ولا بدّ للتخطيط حتّى يبلغ أهدافه من توخّي الدقّة بالتنفيذ، والتحقّق المتواصل من النتائج، والتيقّن والتثبت من ملائمة الخطط الموضوعة للأهداف المطروحة، لا بل ومراجعة الخطط والتعديل فيها عند اقتضاء ذلك، نظرًا لما يلعبه التقييم المستمرّ من دور قاعدي في إنجاح عملية التخطيط اللغوي⁽¹⁵⁾.

¹⁴. ينظر: ميشال زكريا، المرجع السابق، ص 13.

¹⁵. المرجع نفسه، ص 13.

المحاضرة الرابع عشرة:

السياسة اللغوية

1. تعريف السياسة اللغوية: Language policy

بعيداً عن الصراع الطبيعي بين اللغات، وبين اللهجات فيما بينها، وبينها وبين اللغة الرسمية أو المعيارية في حالات أخرى، فإنه " .. لا نقاش في أنّ الدولة طرف أساس في صنع القرار اللغوي، وأنها مسؤولة عن مصير اللغة الرسمية في حدودها، وخارج حدودها. وقد حصل أن تدخلت الدولة بالقهر والإرهاب لفرض لغة معيّنة على المواطنين، كما فعلت الدولة القشتالية في إسبانيا لفرض القشتالية، أو فعل القديس غريغوارو، أو روبسبير لفرض لهجة الأويل في فرنسا بعيد الثورة الفرنسية، على حساب الأوكسيتان، أو اللهجات الأخرى التي لم تكن أقل انتشاراً"⁽¹⁾. وهو ما يعني، وبصراحة، أن سياسة الدول عبر العصور في دعم لغاتها قد تتجاوز الخطط والبرامج العلمية والقرارات السياسية إلى القهر اللغوي المعلن والمضمر.

وإن كانت السياسة في أصل التداول العربي تفيد في الاصطلاح القيام بمسؤولية الإدارة والرعاية للجماعة السياسية بما يجلب لها المصالح ويدراً عنها المفاصد⁽²⁾، فإنّ السياسة اللغوية بزعم الفاسي الفهري " .. سياسة أولاً، قبل أن تكون مسألة توجّهات أو خطط. ومن الواضح أنّ التوجّهات أو الإجراءات اللغوية التي قد تعتمد إليها الحكومات لا يمكن أن تقفز أو تستغني عن آليات السياسة الديمقراطية، التي تتطلب مشورة الشعب أو استفتاءه في شؤونه اللغوية"⁽³⁾.

من هنا فإنّه حينما تقترن السياسة باللغة فإنّها ستعني بحسب إلجين *Suzette Haden Elgin* : " المواقف الرسمية التي تتخذها الحكومات تجاه استعمال اللغة ورعايتها، سواء كانت هذه المواقف مدعومة بالفعل كإقرار القوانين أو تمويل البرامج، أو كانت مدعومة بالخطب والقرارات المنمقة على الورق"⁽⁴⁾. ومن هنا، سيعدّ اعتبار العربية لغة رسمية في الجزائر أو العراق مع عدم منح اللغتين

1. عبد القادر الفاسي الفهري: السياسة اللغوية في البلاد العربية، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، ط1، 2013، ص6.
2. ينظر: المصطفى تاج الدين، نحو سياسة لغوية متسامحة في زمن العولمة، مجلة التسامح، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، سلطنة عمان، عدد 16/15، صيف 2006، ص 146 / 160.
3. عبد القادر الفاسي الفهري، المرجع السابق، ص82.
4. المصطفى تاج الدين، المرجع السابق، ص 147.

الأمازيغية (قبل التغيرات الأخيرة) والكردية المرتبة نفسها يدخل في إطار السياسة اللغوية، كما أنّ اعتماد المالوية من قبل الحكومة الماليزية لغة رسمية للبلاد مع السماح للمكونات اللغوية الأخرى باستعمال لغاتها في مدارسها الخاصة يعدّ من قبيل السياسة اللغوية⁽⁵⁾.

2. بين التخطيط اللغوي والسياسة اللغوية:

يذهب **جان لويس كالفني** إلى أنّه "لئن كان التخطيط اللغوي يفترض وجود سياسة لغوية، فإنّ العكس ليس صحيحًا. ويمكن أن نعدّ قائمة طويلة بالخيارات اللغوية التي لم تطبق قط.." ⁽⁶⁾، ما يعني أنّ التخطيط اللغوي لا يمكن أن يتحقّق دون سياسة لغوية تسبقه، في حين يمكن للأخيرة أن توجد من دونه، وتظل أفكارها معلقة لعدم توقّر السلطة القادرة على تطبيقها. وعلى هذا الأساس فإنّ السياسة اللغوية التي تُتبع قرارها اللغوي بتخطيط يتمّ تنفيذه تمتلك وظيفة عملية، في حين أنّ السياسة اللغوية التي لا تتبع قرارها بتخطيط ينفذ فسيكون لها وظيفة رمزية⁽⁷⁾.

إنّ التخطيط اللغوي مرحلة تابعة للسياسة اللغوية، والجدول الآتي يوضّح أهمّ معالم العلاقة والاختلافات القائمة بينهما⁽⁸⁾:

وجه المقارنة	السياسة اللغوية	التخطيط اللغوي
العلاقة	سابق	لاحق
الشكل	نظري: مواد دستورية وتشريعات لغوية رسمية	نظري: قرارات وتشريعات مؤسساتية تطبيقي: استراتيجيات التخطيط "حركات إصلاح، تقييس، إحياء.."
المنقذ	الساسة وأصحاب السلطة	النخبة الرسمية، المؤثرون، الحكومة، الجامعات العلمية والأدبية، الأفراد

⁵. المرجع السابق.

⁶. لويس جان كالفني: حرب اللغات والسياسات اللغوية، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، ط1، 2008، ص 222.

⁷. ينظر: المرجع نفسه، ص 222.

⁸. هدى الصيفي: علاقة السياسة اللغوية بالتخطيط اللغوي، دراسة حالات من الوطن العربي، بحث ماجستير، قسم اللغة العربية، جامعة قطر، 2015، ص 36.

3. أنواع السياسة اللغوية:

يذهب الباحثون إلى أنّ للسياسة اللغوية توجّهات عامّة يمكن تلخيصها في الرؤى الآتية:

1.3. بحسب دينيس أجير *Dennis Ager* فإنّ هناك أنواعاً من السياسة اللّغوية⁽⁹⁾:

أولاً. نوع يركز في تصوره وأهدافه على ضرورة الوحدة الوطنية والوفاق الاجتماعي، ولأجل تحقيق هذا يتم التركيز على لغة واحدة لتصبح هي اللغة الرسمية وما عداها تبقى على هامش التداول، وعادة ما تقوم هذه السياسة على قيم مثالية كالوطنية والقومية، وفي سبيل تحقيق هذين الهدفين يتم قهر اللغات الأخرى والسعي إلى مواجهة انبعاثها، والتأكيد على ضرورة حماية اللغة من العدو سواء كان حقيقياً أم متخيلاً.

ثانياً. نوع يتميز باعتماد تصور أرحب لمفهوم الوفاق الاجتماعي حيث الاعتقاد بأن قوة المجتمع في تنوعه وفسيّفاسائته، إلا أن مثل هذا التصور يبقى عادة معلقاً في سماء النظرية، حيث تبقى المنافسة بين الكيانات اللغوية في المجتمع على أشدها، وهنا تتحول السياسة اللغوية إلى فلسفة يتم إعمالها لتحقيق التوازن بين الجماعات اللغوية المتنازعة.

2.3. يذهب ميشال زكريا إلى وجود ثلاثة اتجاهات للتخطيط اللغوي، تنبثق من ثلاثة اتجاهات للسياسة اللغوية تلخصها الباحثة **هدى الصيفي** على النحو الآتي⁽¹⁰⁾:

أولاً. سياسة "التجنيس اللغوي للمجتمع"؛ وذلك بالاعتراف بلغة رسمية واحدة، ومحاصرة مظاهر التنوع اللغوي والثقافي ضمن الحدود الاجتماعية والعرقية الضيقة، وعدم السماح لهذا التنوع بإحلال الخطوط الأمامية للمشهد الرسمي العام.

ثانياً. سياسة "التعددية اللغوية والثقافية"، التي تقوم على منح اللغات الكبرى الأساسية في المجتمع وضعاً قانونياً متساوياً.

ثالثاً. سياسة "حصر التعدد اللغوي" في لغتين رسميتين تتوافقان مع التركيبة اللغوية الوطنية للبلاد، بهدف إقامة المساواة بين المجموعتين اللغويتين.

⁹. ينظر: المصطفى تاج الدين، نحو سياسة لغوية متسامحة في زمن العولمة، ص 147/148.

¹⁰. هدى الصيفي: المرجع السابق، ص 29.

4. اللسانيات الاجتماعية وسياسة الدولة اللغوية:

- تركّز اللسانيات الاجتماعية في هذا الخصوص على العناية بمايلي⁽¹¹⁾:
- نشر المعلومات التي تمكّن من وضع سياسة لغوية بشكل علمي.
 - اختبار مختلف طرائق تحقيق هذه السياسة على نطاق مصعّر.
 - توضيح المسارات السياسية وغير السياسية التي تلعب دورًا معيّنًا على صعيد الجماعات والأفراد، لانتّخاذ القرارات السياسية في المجال اللّغوي.
 - دراسة النتائج المترتبة عن تنفيذ السياسة اللّغوية.
 - دراسة ردود فعل السكان تجاه هذه السياسة، واستخلاص تكاليفها.
- وفضلاً عن هذا، تهتم اللسانيات الاجتماعية بالقضايا التربوية المتعلّقة بالسياسة اللغوية وبتقييمها، وخاصّة ما ارتبط بقضايا الازدواجية اللغوية في البرامج الدراسية، إضافة إلى اهتمامها بالتغيرات الحاصلة في النظرة إلى اللغة واللهجات ضمن نصوص السياسة اللّغوية.

5. وضع السياسة اللّغوية وتنفيذها:

- لا ينحصر التخطيط اللّغوي بعمل السلطات فقط، إنّما بإمكان مؤسسات وأجهزة أخرى أن تقوم بهذا العمل، ومن أمثلة ذلك⁽¹²⁾:
- السلطة الكنسية، كتأثير "لوثر" بالنسبة للغة الألمانية.
 - المدارس الأدبية، كتأثير "برامامتا شواد هوري" وآخرين في ارتقاء اللغة البنغالية في الهند.
 - الجامعات العلمية والأدبية في مجال التصحيح اللّغوي.
- هذا ويبقى عمل الدولة العمل الأساسي في هذا المجال، ومن أدلّة ذلك:
- إقرار الحكومة الفلبينية سياسة لغوية وتربوية هدفت إلى إدخال اللغة الفلبينية في بعض المجالات التعليمية.
 - إشراف الحكومة الإيرلندية على الدراسات التي أجريت بهدف معرفة مدى استجابة المواطنين لمحاولة إحياء اللغة الإيرلندية.

¹¹. ينظر: ميشال زكريا، قضايا ألسنية تطبيقية، دار العلم للملايين، ط1، 1993، ص 10.

¹². ينظر: المرجع نفسه، ص 12/11.

- محاولة حكومة "تيتو" في يوغسلافيا فصل اللغة المسدونية (Macedonian) عن اللغة الصربية (Serbian) وعن اللغة الكرواتية (Croatian).
- قيام الحكم الروسي بدعم اللغة الروسية وتبني الأحرف الروسية (Cyrillic) في الكتابة.
- سعي الحكم الصيني إلى حلّ مشكلة الكتابة بواسطة الرموز الكتابية الصينية (Character) وساهم في إيجاد الحلول لتبسيط تدريسها.
- أولت الحكومات المتعاقبة في النرويج اهتماماتها بالتقريب بين اللغتين النرويجية والدانماركية المتقاربتين أساسًا وبتوحيد الكتابة والإملاء.
- حاولت الحكومة البلجيكية ولا تزال تحاول إقامة توازن لغوي بين الشعبين اللذين يتعايشان في بلجيكا (الوالون) و(الفلامنديون).
- ألزمت الحكومة الاتحادية الكندية المؤسسات الرسمية اعتماد اللغتين الفرنسية والإنكليزية.
- التزمت الحكومة الاتحادية في الهند بدعم اللغة الهندية إضافة إلى الإبقاء على اللغة الإنجليزية لأسباب عائدة إلى صراع اللغات ضمن الاتحاد الفيدرالي.
- كما أولت الحكومات في كلّ من أندونيسيا واليابان وإسرائيل وتركيا ويوغسلافيا وبعض البلدان الإفريقية اهتماماتها للتخطيط اللغوي.. ولعلّ تجربة إسرائيل نموذج حي عن إحياء لغة ميتة منذ قرون.
- ويذهب ميشال زكريا في هذا المقام إلى أنّ تسلّم الدولة التخطيط في المجال اللغوي لا يضمن بالضرورة التوصل للناتج المرغوب فيها. ولعلّ محاولات الحكومات الإيرلندية في إحياء اللغة الإيرلندية خير مثال على فشل السياسة الحكومية، وهو ما يدفعنا للقول إنّ التّجّاح في السياسة اللّغوية يعود أيضًا إلى عوامل مجتمعية تساعد في إنجاح التخطيط الحكومي أو إفشاله.
- وإنّ الدولة بمقدورها دعم سياستها اللغوية؛ حيث يمكنها إلزام المواطنين، وذلك تحت المسؤولية، بالاستجابة بصورة إيجابية لتخطيطها، كما جرى مثلاً في "تركيا". مع ذلك فإنّ ظروف التواصل في المجتمع وطبيعة الاكتساب اللغوي يؤثّران على التخطيط، وذلك لأنّ اللّغة أداة تواصل تكتسب بصورة طبيعية في مرحلة نمو الطفل، فمحاولات الدولة أو المؤسسات الأخرى تنجح أو تفشل فقط إذا تلاقت مع عوامل أخرى في المجتمع. فلكي تعيش اللّغة، يجب أن تنتمي إلى مجتمع يتكلّمها، فيكتسبها كلّ من يترعرع فيه بصورة طبيعية، فالملكة اللّغوية خاصّة إنسانية طبيعية، وكلّ

متكلم لغوي قادر على أن يلقن لغته الأم إلى الآخرين بطريقة ما⁽¹³⁾.

6. مثال تطبيقي: سياسة التتريك والانقلاب اللغوي في تركيا

رغم كل ما وفره حلّ التعريب من دعم لاستمرار الدولة العثمانية وتحقيق للوحدة في إطار الدين واللغة، ورغم دعوة بعض المصلحين كأمثال جمال الدين الأفغاني لذلك، فإنّ الدولة ممثلة بالسلطان عبد الحميد الثاني لم تستفد منه خوفاً من قيام خلافة عربية.

لقد بدأت فكرة هذه السياسة زمن حكم السلطان عبد الحميد على يد بعض الحاقدين على الخلافة الإسلامية قبل أن يروج لها الاتحاديون ويطبقها صراحة الكماليون من بعدهم، وقد ارتبطت بفكرة الطورانية التي تقوم .. على أساس التآليف بين الناطقين باللهجات التركية أولاً، ثم تكوين اتحاد حلفي منهم ومن الأمم التي أصلها طوراني مثل: المجر "هنغاريا" والبلغار وفنلندا، وهي حركة تركية بحتة تعتبر الأتراك عنصراً نقياً له سماته السلالية والتاريخية، ويمكنه أن يخلق قومية على غرار القوميات الأوروبية التي ظهرت آنذاك كالنازية مثلاً، وتهدف فكرة الطورانية إلى إعلان القومية التركية، وتدعيم الصلات بين الترك في الدولة العثمانية وسائر أجناسها في وسط آسيا، ويقوم أساسها الفلسفي على الدعوة إلى:

- ربط أتراك الدولة العثمانية بسائر أجناسهم خارج الدولة.
- تحرير التراث التركي والثقافة واللغة من المؤثرات العربية والفارسية.
- العمل على سيادة العنصر التركي وتفوقه بتتريك سائر الجنسيات في الدولة⁽¹⁴⁾.

بناء على ما سبق، يطلق مصطلح التتريك عمومًا على ذلك الإجراء الذي اتخذته السلطات التركية، والهادف إلى تحويل الأشخاص والمناطق الجغرافية من ثقافتها الأصلية إلى الثقافة التركية بطريقة تعسفية في الغالب، وهي سياسة جمعية الاتحاد والترقي القومية المتعصبة للعنصر التركي، والقائمة على حصر المناصب الحساسة في الدولة من الإدارة إلى الجيش بيد الأتراك، وعزل بقية الأقوام عنها. وقد كان من نتائجها، مضاعفة شدة الحكم المركزي الاستبدادي، الذي انعكس سلبيًا على الأقوام

¹³. ينظر: ميشال زكريا، المرجع السابق، ص 12/13.

¹⁴. فتحي زغروت: النوازل الكبرى في التاريخ الإسلامي، الأندلس الجديدة للنشر والتوزيع، مصر، ط1، 2009، ص649.

الأخرى، وذلك بتجهيلهم وإرهاقهم بالضرائب الباهضة، وحتى بمطالبة بعض المتعصبين بترحيل العرب من أوطانهم وتوطين الأتراك بدلاً عنهم.

هكذا، ومع انتشار الأفكار القومية بأواخر القرن التاسع عشر، شاع استعمال اللفظ "ترك"، بعد أن كان يطلق بداية على جماعة الأتراك القرويين في الأناضول، في حين خصّ سكان المدن المتكلمين بالتركية بلفظ "العثمانيين" أو "عصملي". وبعد إعلان الجمهورية إثر سقوط السلطنة، وتحديدًا وصول "كمال أتاتورك" لحكم جمعية الإتحاد والترقي، أصبح التركي استنادًا للمادة 66 من الدستور التركي، ذلك الحامل للجنسية التركية مع رفض الأقليات العرقية الأخرى⁽¹⁵⁾.

لقد تجسّدت هذه السياسة في جملة من القرارات نوجزها في النقاط الآتية:

- تأسيس أكاديمية تركية عام 1912.
- ترجمة القرآن الكريم إلى اللغة التركية.
- منع استخدام اللغات غير التركية في الإعلام والتعليم والمحاكم.
- إغلاق المدارس الدينية.
- فرض على جميع سكان تركيا تبني أسماء تركية، وحوّلت أسماء الكثير من المدن، ومنها العربية في الجنوب إلى أسماء تركية.
- وضع قانون خاص بالأسماء العائلية، وإلغاء الألقاب وتبني الكنية الرسمية سنة 1934.
- منعت المطبوعات والأنشطة الثقافية بغير اللغة التركية.
- إبطال كتابة اللغة التركية بالأحرف العربية، وتحويلها إلى الحروف اللاتينية سنة 1928.
- رفع الأذان باللغة التركية، وسط قواعد صارمة ألزمت الشرطة بمعاينة كل مؤذن يخالف الأمر.
- تأسيس مجمع اللغة التركية، الذي أصدر قرارًا بتطهير اللغة التركية من الكلمات الأجنبية وتعويضها بكلمات تركية.
- إنشاء اتحاد "بني لسان" ويعني اللغة الجديدة، و"اتحاد بني حياة" ويعني الحياة الجديدة، لتنقية اللغة التركية من الألفاظ العربية والفارسية.

15. تم الاعتماد على معلومات ويكيبيديا، الموسوعة الحرة، مادة: سياسة التتريك.

لقد شكّلت هذه القرارات أهم لبنات السياسة اللغوية التركية في العهد الجمهوري، وهي سياسة تطهيرية واضحة، مبنية على اعتبارات عرقية جنسية بالدرجة الأولى، ومنقادة خلف التقليد للغرب بالدرجة الثانية. ويمكن القول أيضاً، إنّها قضت تقريباً على كلّ أواصر القرى بين العربية والتركية، ولعلّ أهمّها الخط العربي الذي كان بحق رابطاً مهماً لا بين الأتراك والعربية وحسب، بل بينهم والقرآن الكريم.

- الخط العربي في تركيا والانقلاب اللغوي:

سمّي الإجراء القاضي بتحويل الحروف العربية في نظام الكتابة التركية إلى حروف لاتينية بالانقلاب اللغوي، وترجع هذه الفكرة إلى زمن أبعد من زمان تنفيذها، حيث اقترحها الأذربيجاني (فتحي على أخوندزاده) في عام 1860م، وقد استند أصحاب هذا الاقتراح إلى سبب جوهري مفاده أنّ الخط العربي لم يعد كافياً لسدّ حاجة أصوات اللغة التركية.

وعلى الرغم من أنّ الجهود المبذولة في القاموس الأساسي للغة التركية اعتباراً من سنة 1870م عملت على تنظيم الموضوع الإملائي، فإنّ هذه الأفكار لم تمت بل بقيت قائمة عند أصحابها حتّى جاء الوقت المناسب لتنفيذها. إنّ حذف الأبجدية العربية واستبدالها بالحروف اللاتينية دليل قاطع على الانبهار بالغرب وتقليدهم، حيث تأثّر مثقفوا تركيا بأفكار الأساتذة والمستشرقين الذين تعلّموا على أيديهم، وسعوا لتطبيقها، فكانت النتيجة إسقاط الثقافة الإسلامية.

ولعلّ إعدام الخط العربي الذي مرّ بمراحل عديدة من التجريب حتّى وصل لقرار نهائي أعلنه (أتاتورك) سنة 1927 أول خطوة لضمان الفصل التام بين الأتراك والقرآن الكريم من جهة، وبينهم وبين قرون طويلة من العلم والأدب والتاريخ. ولنا في ما أبداه المستشرق الألماني (كامفماير) من سرور حينما رأى غياب السمت الإسلامي، وذهاب اللغة العربيّة والحرف العربي من تركيا خير دليل على أنّ الأمر قد أعدّ بمخبر الاستشراق وطبق بآلة الاستعمار والتغريب، حيث يقول في شماتة واضحة⁽¹⁶⁾: (إنّ قراءة القرآن العربي، وكتب الشريعة الإسلاميّة قد أصبحت الآن مستحيلة بعد استبدال الحروف اللاتينيّة بالحروف العربيّة)⁽¹⁷⁾.

¹⁶. ينظر: السيد رزق الطويل: اللسان العربي والإسلام، معا في معركة المواجهة، دعوة الحق، مطابع رابطة العالم الإسلامي، مكة المكرمة، عدد 60، نوفمبر 1986، ص 103.

¹⁷. المرجع نفسه، ص 103.